وصية المسلم لغير المسلمين

دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري

إعداد

د. مريم إبراهيم هندي

كلية دار العلوم — جامعة القاهرة

قسم الشريعة الإسلامية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وبعد...

فهذا بحث في وصية المسلم لغير المسلمين. هل هي محرمة أم واجبة أم مندوبة أم مكروهة أم مباحة في الفقه والقانون وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

١- حث أستاذنا الدكتور محمد كمال إمام على دراسة هذا الموضوع من

أكثر من عشر سنوات، فوقع في نفسي أن أقوم به لكن لم يتيسر لي ذلك إلا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وما جرى بعدها من أحداث ومواقف

تريد أن يكون هناك فتنة طائفية بين المسلمين والمسيحيين في مصر.

٢- أردت أن أوضح موقف الإسلام وفقهاء المسلمين من غير المسلمين في جانب من جوانب الفقه، وهو وصية المسلم لغير المسلمين.

وقد قسمت هذا البحث إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

أما التمهيد: تعريف الوصية وبيان حكمها والحكمة منها.

الفصل الأول: وصية المسلم لأهل الذمة في الفقه الإسلامي والقانون المصري.

الفصل الثاني: وصية المسلم للحربي في داره في الفقه الإسلامي والقانون المصري.

الفصل الثالث: وصية المسلم للمستأمن في الفقه الإسلامي والقانون المصري.

الفصل الرابع: وصية المسلم للمعاهد في الفقه الإسلامي والقانون المصري.

الفصل الخامس: وصية المسلم للمرتد في الفقه الإسلامي والقانون المصري.

وفي الخاتمة ذكرت أهم نتائج البحث.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي حيث بحثت في كل مسألة رأي المذاهب الثمانية وهي الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي والظاهر والزيدي والإمامي والإباضي.

وكذلك اتبعت المنهج الاستدلالي والاستنباطي حيث ذكرت دليل كل مذهب من كتب الفقه التي رجعت إليها ثم رجحت رأياً من الآراء بناء على قوة الدليل أو تحقيق المصلحة، وبالنسبة لتخريج الأحاديث فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك؛ لأن وجوده فيهما أو في أحدهما دليل على صحته، وإذا لم يوجد فيهما أو في أحدهما بحثت عنه في غيرهما مع بيان درجته.

والله أسأل أن ينفعنا الله بما علمنا، وأن يعلمنا ما جهلنا، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

التمهيد: تعريف الوصية وبيان حكمها والحكمة منها

أتناول هذا التمهيد في المباحث التالية:

المبحث الأول: معنى الوصية لغة واصطلاحاً وقانوناً.

المبحث الثاني: حكم الوصية في الفقه والقانون المصري.

المبحث الثالث: الحكمة من هذا الحكم في الفقه الإسلامي والقانون المصري.

المبحث الرابع: لماذا قيدت العنوان وصية المسلم لغير المسلمين؟

المبحث الأول: تعريف الوصية لغة واصطلاحاً وقانوناً

وأتناوله في أربعة مطالب:

الأول: تعريف الوصية لغة.

الثاني: تعريف الوصية اصطلاحاً.

الثالث: تعريف الوصية في القانون المصري.

الرابع: مقارنة بين تعريف الفقهاء وتعريف القانونيين.

المطلب الأول: تعريف الوصية لغة

الوصية لغة: ما يُوصى به.

قال ابن منظور: "وصى: أوصى الرجل، ووصاه: عهد إليه...، وأوصيت له بشيء، وأوصيت إليه: إذا جعلته وصيك، وأوصيته ووصيته إيصاء وتوصية، بمعنى، وتواضي القوم أن أوصي بعضهم بعضاً"، والاسم: الوَصَاة والوَصَاية والوَصَاية، والوصية أيضاً ما أوصيت به.

والوصي: الذي يوصي والذي يُوصى له، وهو من الأضداد، ابن سيد. الوَصِيُّ: الموصي والموصى، والأنثى: وصى، وجمعها جميعاً أوصياء، ومن العرب من لا يثنى الوصي ولا يجمعه... والوصية: ما أوصبت به، وسميت وصية لاتصالها بأمر الميت^(١).

وجاء في المعجم الوسيط: "الوصية: ما يوصي به (ج) وصايا"^(٢).

المطلب الثاني: تعريف الوصية اصطلاحاً:

لقد اختلف الفقهاء في تعريفها حيث جعلها البعض بمعنى العهد بفعل شيء بعد موته، وجعلها البعض التبرع بالمال بعد موته، وجعلها البعض شاملة لكل ما سبق، والبعض الآخر لم يعرفها.

وفيما يلي بيان ذلك:

ذكر عبد الله الموصلي الحنفي تعريفها قائلاً: "طلب فعل يفعل الموصي إليه بعد غيبة الموصي أو بعد موته، فيما يرجع إلى مصالحه كقضاء ديونه، والقيام بحوائجه، ومصالح ورثته من بعده، وتنفيذ وصاياه وغير ذلك"^(٣).

لكن ألاحظ أن هذا التعريف جعل الوصية بمعنى العهد بفعل أمر من الأمور بعد الموت.

وعرفها صاحب الدر المختار وكتر الرقائق وهما من الأحناف بأنها: "تمليك مضاف لما بعد الموت".

وزاد محمد علاء أفندي نجل ابن عابدين وشارح كتر الرقائق وهما من الأحناف أيضاً: "بطريق التبرع سواء كانت في الأعيان أو المنافع"^(٤).

وعرفها صاحب التاج والإكليل من المالكية بأنها: "عقد يوجب حقاً في ثلث عاقد. يلزمه بموته، أو يوجب نيابة عنه بعده"^(٥).

لكن ألاحظ أن هذا التعريف جعلها عامة تشمل النيابة عنه بعده، وتشمل الوصية بالمال لكنه جعلها واجبة في ثلث المال، وكما سنعرف أن الثلث هو أقصى حد يجوز في الوصية.

وعرفها الخطيب من الشافعية بأنها: "تبرع بحق مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت"^(٦). وهذا التعريف جعلها خاصة بالوصية بالمال وأنها تبرع، وليست واجبة.

وعرفها مكمل المجموع تعريفاً شاملاً للعهد وللتبرع بالمال حيث قال: "وهي في الشرع عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت، والوصية في الخلافة أن يعهد لمن يصلح لها بعد موته بتوليها، والوصية بالمال: التبرع به بعد الموت"^(٧).

وعرفها الحنابلة بأنها: "الأمر بالتصرف بعد الموت، وبمال: التبرع به بعد الموت"^(٨).

وعرفها الحلبي من المذهب الجعفري بأنها تمليك عين أو منفعة بعد الوفاة"^(٩). وعرفها محمد يوسف أطفيش من الإباضية عدة تعريفات حيث قال: "والوصية شرعاً: عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت، وقد يصحبه التبرع، وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات، وإن شئت فالوصية تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ليس بتدبير، ولا تعليق عتق"^(١٠).

ويلاحظ على تعريف الأول أنه يشمل العهد بشيء ويشمل التبرع بالمال، والتعريف الثاني عهد بشيء خاص وهو الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات، أما التعريف الثالث فهو تبرع بحق مضاف لما بعد الموت.

ولم يعرفها ابن حزم^(١١)، ولا ابن المرتضى في البحر الزخار^(١٢) ولكن ابن حزم بدأ مباشرة في ذكر حكمها ويفهم من الحكم أنه يريد أنها خاصة بالمال، وأما ابن المرتضى فقد ذكر معناها لغة، ثم العلة من التسمية، ثم الأدلة على مشروعيتها. وأرى أن التعريف الراجح هو تعريفها: بأنها "تمليك مضاف لما بعد الموت سواء كان في المنافع أو الأعيان بطريق التبرع"، هو أولى التعريفات؛ لأنه هو المتفق مع كلمة وصية الواردة في آيات المواريث^(١٣)، وأيضاً هذا المعنى هو المراد من هذه الكلمة؛ لأنها تنفذ قبل المواريث.

أما العهد بفعل شيء يفعل الموصي له بعد الموت الموصي من سداد ديونه وتنفيذ وصاياه أو العهد بالخلافة لرجل بعده فلا تدخل في معنى الوصية الواردة في آيات المواريث.

المطلب الثالث: معنى الوصية في القانون المصري

عرفها القانونيين المصريون بأنها: "تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت"^(١٤).

المطلب الرابع: مقارنة بين تعريف الفقهاء وتعريف القانونيين

مما سبق يتضح أن الفقهاء منهم من جعلها عامة شاملة للعهد والتبرع بالمال بعد الموت، ومنهم جعلها خاصة بالتبرع بالمال بعد الموت وهذا هو الذي رجحته^(١٥). وبذلك يتفق تعريف القانونيين مع ما رجحته من تعاريف الفقهاء.

المبحث الثاني: حكم الوصية، والحكمة من هذا الحكم

وأتناوله في ثلاثة مطالب:

الأول: حكم الوصية عند الفقهاء.

الثاني: حكم الوصية في القانون المصري.

الثالث: مقارنة بين حكم الوصية عند الفقهاء وفي القانون المصري.

المطلب الأول: حكم الوصية عند الفقهاء

أقصد بحكم الوصية هنا حكمها بصفة عامة^(١٦)، وفي حالة أن المقصود بها هو التبرع المضاف لما بعد الموت سواء كان في الأعيان أو المنافع. وقد اختلف العلماء في ذلك على رأيين:

الأول: يرى أن حكمها النذب وهؤلاء هم الحنفية، والشافعية، والحنابلة، والزيدية^(١٧).

قال: الشيخ محمد نجيب المطيعي: "وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أن الوصية غير واجبة إلا من عليه حقوق بغير بينة، وأمانة بغير إشهاد، إلا طائفة شذت فأوجبتهما، والله تعالى أعلم"^(١٨).

واستدلوا على ذلك بالقرآن والسنة والإجماع^(١٩).

فمن القرآن قوله تعالى: "كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ"^(٢٠).

فقالوا كانت واجبة في أول الإسلام بكل المال للوالدين والأقربين، ثم نسخ وجوبها بآية المواريث.

ومنه قوله تعالى: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ إِنْ أَلَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا"^(٢١). فشرع سبحانه وتعالى الميراث مرتباً على الوصية، فدل أن الوصية جائزة^(٢٢).

ومن السنة أن سعد بن أبي وقاص — رضى الله عنه — مرض بمكة وعاده رسول الله (ﷺ)، فقال يا رسول الله: إني لا أخلف إلا بنتاً، فأوصى بجميع مالي؟ قال: لا. قال: فأوصي بثلاثي مالي، قال: لا، قال: فبنصفه؟ قال: لا. قال: فبثلثه؟ قال: الثلث والثلث كثير، لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس"^(٢٣). أي يسألون الناس كفايتهم.

وقوله عليه الصلاة والسلام: "إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة في أعمالكم"^(٢٤).

وقوله عليه الصلاة والسلام: "المحروم من حرم الوصية"^(٢٥).

وقوله: "من مات علي وصية مات على سبيل وسنة وتقى وشهادة، ومات مغفوراً له" (٢٦).

وقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً: "ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا وصيته مكتوبة عنده" (٢٧).

أي ما الحزم، أو ما المعروف من الأخلاق إلا هذا، فقد يفجؤه الموت (٢٨). وأيضاً قد روى هذا الحديث من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي (ﷺ) فقال فيه: "له شيء يريد أن يوصي به" (٢٩). قالوا فرد الأمر إلى إرادته (٣٠).

وأما الإجماع فإن الأئمة المهددين والسلف الصالح أوصوا، وعليه الأمة إلى يومنا هذا.

واستدلوا أيضاً بأن النبي (ﷺ) لم يوص، وأن ابن عمر لم يوص، وهو راوي الخبر (٣١).

واستدلوا بأن حاطب بن أبي بلتعة لم يوص، وأن ابن عباس قال فيمن ترك ثمانمائة درهم، قليل، ليس فيها وصية، وأن علياً نهي من لم يترك إلا من السبعمائة إلى التسعمائة عن الوصية، وأن عائشة أم المؤمنين قالت فيمن ترك أربعمائة دينار: في هذا فضل عن ولده" (٣٢).

وذهب ابن حزم الظاهري (٣٣)، والشميني، ومحمد يوسف أطفيش من الإباضية (٣٤) وغيرهم إلى وجوبها، وأما الحلبي في شرائع الإسلام فلم يذكر حكمها (٣٥).

فقد قال ابن حزم: "١٧٥١ — مسألة، الوصية فرض على كل من ترك مالا" (٣٦).

وقال الشميني: "لزم كل مكلف حرّاً إن ترك مالا إيصاء لأقربه" (٣٧).

واستدل هؤلاء بما يأتي:

أولاً: بقوله (ﷺ) "ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا وصيته عنده مكتوبة" (٣٨). من رواية مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

ثانيًا: أن القول بإيجاب الوصية هو قول ابن عمر، وطلحة، والزبير، وعبد الله ابن أبي أوفى، وطلحة بن مصرف، وطاوس، والشعبي، وغيرهم^(٣٩).

وقد رد ابن حزم^(٤٠) على من خالفه بأن الحديث الذي روى بلفظ "ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة"، هذه رواها مالك، عن نافع عن ابن عمر، ورواه عبد الله بن عمر، وعبد الله بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر كما رواه مالك. ورواه يونس بن يزيد، عن نافع، عن ابن عمر كما رواه مالك، ورواه ابن وهب، عن عمرو بن الحارث عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي (ﷺ) ورواية هؤلاء ترجح على رواية يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي (ﷺ) لم يوص فقد كانت تقدمت وصيته بجميع ما ترك بقوله الثابت يقينًا: "إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة"^(٤١)، وهذه وصية صحيحة بلا شك؛ لأنه أوصى بصدقة كل ما يترك إذا مات.

وأما قولهم إن ابن عمر راوي الحديث لم يوص، فباطل؛ لأن هذا إنما روى من طريق أشهل بن حاتم، وهو ضعيف. ومن طريق ابن لهيعة وهو لا شيء. والثابت عنه ما رواه مالك، عن نافع من إيجابه الوصية، وأنه لم يبيت ليلته منذ سمع هذا الخبر من النبي (ﷺ) إلا ووصيته عنده مكتوبة.

وأما حاطب وعمر فمن رواية ابن لهيعة، وهي أسقط من أن يشتغل بها، وأما خبر ابن عباس ففيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. وأما حديث علي، فإنه حد القليل بما بين السبعمائة إلى التسعمائة، وهم لا يقولون بهذا، وليس في حديث أم المؤمنين بيان بما ادعوا^(٤٢).

ثم ختم ابن حزم كلامه قائلًا: "ثم لو صح كل ذلك لما كانت فيه حجة؛ لأنه قد عارضهم صحابة، كما أوردنا، وإذا وقع التنازع لم يكن قول طائفة أولى من قول أخرى، والغرض حينئذ الرجوع إلى القرآن والسنة، وكلاهما يوجب فرض الوصية"^(٤٣).

ورد الفريق الأول على ابن حزم بأن الحديث يحمل على من عليه واجبات كالحج والزكاة والكفارات، وهذه واجبة عندهم جميعًا، أو أن الحديث محمول

على أنها كانت واجبة في الابتداء للوالدين الأقربين لقول الله تبارك وتعالى: "كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ" (٤٣). أو يحمل الحديث على معنى "ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده" (٤٤).

وأرى أن الرأي الراجح هو رأي من يرى أن الوصية بالمال مستحبة وليست واجبة؛ لأن قوله (ﷺ): "الثلث والثلث كثير" يدل على أنها مستحبة؛ لأنها لو كانت واجبة لنص الرسول (ﷺ) وحدد مقداراً معيناً ككل الواجبات لكن كونه تركها للمسلم على أن تكون الثلث فأقل هذا يدل على عدم الوجوب (٤٥). ويؤكد هذا أيضاً قوله (ﷺ): "إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة في أعمالكم" (٤٦). يدل على أنها ليست واجبة أيضاً، ولأنه يمكن حمل دليلهم على أكثر من معنى، كما سبق.

المطلب الثاني: حكم الوصية في القانون المصري

قال السنهوري بعد أن عرف الوصية: "ونرى من ذلك أن الوصية استثناء من الحكم القاضي ببطالان التعامل في التركة المستقبلية، إذ هي تعامل من الموصى في تركته المستقبلية بإرادته المنفردة، وقد أجازت استثناء بموجب أحكام الشريعة الإسلامية" (٤٧).

من هذا النص يتبين أن الوصية حكمها في القانون المصري الجواز، وذلك أخذاً من أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: مقارنة بين حكم الوصية في الفقه الإسلامي وفي القانون المصري

مما سبق اتضح أن الفقهاء اختلفوا في حكم الوصية، حيث يرى البعض أنها مستحبة، ويرى البعض الآخر أنها واجبة، وقد رجحت القول باستحبابها. أما القانون المصري فيرى أنها جائزة فقط، وأرى أن حكمها في الفقه الإسلامي أرجح؛ لأن الرسول (ﷺ) بين حكمتها، وأنها تزيد في الأعمال في آخر عمر الإنسان فهي جائزة مع الاستحباب.

المبحث الثالث: الحكمة من الوصية

في الفقه الإسلامي والقانون المصري

أتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

الأول: الحكمة من الوصية في الفقه الإسلامي.

الثاني: الحكمة من الوصية في القانون المصري.

الثالث: مقارنة بين الحكمة من الوصية في الفقه الإسلامي والقانون المصري.

المطلب الأول: الحكمة من الوصية في الفقه الإسلامي

ذكر بعض الفقهاء أن الحكمة من الوصية هي أولاً: زيادة العمل الصالح، وتدارك ما فات في حال الحياة من الإحسان أو إرادة الخير، وتحصيل الذكر الحسن في الدنيا، ووصول الدرجات العالية في العقبى^(٤٨).

وذلك أن الإنسان شديد الحرص على المال، وهذا الحرص يدفعه إلى إغفال الكثير من الواجبات، فيخل على الفقراء والمساكين، ويقصر في حقوق الله تعالى حتى إذا شعر بقرب أجله ندم على ما فاته من أعمال الخير والبر، فشأت إرادة الله تعالى أن تفتح له الباب إلى ذلك، فأجازت له الشريعة التصرف في ثلث ماله ليتدارك ما فاتته، وتزداد حسناته، ويعظم أجره، وقد وضع ذلك حديث الرسول (ﷺ): "إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة في أعمالكم"^{(٤٩) (٥٠)}.

ثانياً: تقوية الصلات بين أفراد المجتمع، ذلك أن الإنسان قد يسدى إليه قريب أو صديق معروفاً حال حياته، فيتمنى أن يحسن هو بالتالي إلى هذا القريب أو الصديق بعد وفاته لا حال حياته، فأتاح له الشارع ذلك بتشريع الوصية تدعيماً للصلوات بين الأفراد، وهو أمر عظيم تحرص عليه الشريعة الإسلامية أشد الحرص"^(٥١).

المطلب الثاني: الحكمة من الوصية في القانون المصري:

لم يتكلم المقتن المصري عن الحكمة من جواز الوصية^(٥٢).

المطلب الثالث: مقارنة بين الحكمة من الوصية في الفقه الإسلامي والقانون المصري:

مما سبق يتضح أن الفقهاء تحدثوا عن الحكمة من الوصية وأنها تزيد في أعمال المسلم، وبذلك تزداد حسناته، أما المقتن المصري فلم يتكلم عن الحكمة من الوصية وبذلك يتضح أن الفقه الإسلامي أدق وأشمل من القانون المصري.

المبحث الرابع

لماذا قيدت العنوان بقولي (وصية المسلم لغير المسلمين)
 قيدت العنوان بقولي: "وصية المسلم لغير المسلمين لكي أستبعد الكلام عن
 وصية المسلم للمسلم؛ لأن هذه جائزة مع الاستحباب"، كما رجحت سابقاً،
 وأيضاً قلت وصية المسلم؛ لأنه توجد أحكام لوصية غير المسلم للمسلم ولغير
 المسلم وتحتاج إلى دراسة خاصة.

الفصل الأول

حكم وصية المسلم لأهل الذمة في الفقه الإسلامي والقانون المصري

أتناول هذا الفصل في أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف أهل الذمة

المبحث الثاني: حكم وصية المسلم لأهل الذمة في الفقه الإسلامي.

المبحث الثالث: حكم وصية المسلم لأهل الذمة في القانون المصري.

المبحث الرابع: مقارنة بين حكم وصية المسلم لأهل الذمة في الفقه الإسلامي
 والقانون المصري.

المبحث الأول تعريف أهل الذمة

وهم اليهود والنصارى، ومن تدين بدينهم أو لهم شبهة كتاب كالجوس؛ لقوله
 (ﷺ): "سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا أكلى ذبائحهم"^(٥٣).
 وهؤلاء لهم ذمة مؤبدة أي هم في ذمة أمة محمد وعهدهم وأمانتهم على التأبيد،
 وهم قد عاهدوا المسلمين على أن يجري عليهم حكم الله ورسوله إذ هم مقيمون
 في الدار التي يجري فيها حكم الله ورسوله، وهؤلاء يؤدون الجزية^(٥٤). أو بتعبير
 آخر: هم الكفار الذين يقيمون إقامة دائمة في دار الإسلام بمقتضى عقد الذمة،
 ويكون لهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم، فهم لكونهم تابعين في رعايتهم
 للدولة الإسلامية، تطبق عليهم أحكام الإسلام إلا في تلك الأمور المتصلة
 بعقيدتهم^(٥٥).

المبحث الثاني

حكم وصية المسلم لأهل الذمة في الفقه الإسلامي

اتفق العلماء الذين رجعت إلى كتبهم في المذهب الحنفي، والشافعي، والحنبلي، والظاهرية، والزيدية، والإمامية على جواز الوصية للذمي المعين، أو الذميين المعينين فيما يصح تملكه، أما ما لا يصح تملكه كالمصحف والعبد المسلم فلا تصح الوصية له به^(٥٦).

أما عند المالكية، فيجوز ذلك مع الكراهة وترجع الكراهية إلى إيثار الذمي على المسلم لا بنفس الوصية للذمي^(٥٧).

أما غير المعينين كاليهود والنصارى، فلا تصح الوصية لهم، وإن صحت في الذمي المعين؛ لأن الفرق بينهما هو أن يكون الكفر جهة، أو تكون الجهة غيره، والكفر ليس بمانع، فلو جعل الكفر جهة لم تصح الوصية اتفاقاً، كما لو قال: أوصيت بثلثي لمن يكفر بالله ورسوله، ويعبد الصليب، ويكذب محمداً (ﷺ)^(٥٨).

وفيما يلي أقوال العلماء الذين رجعت إلى كتبهم في هذه المذاهب السبعة.

أولاً: من المذهب الحنفي:

قال الموصلي: "وهي مقدرة بالثلث، تصح للأجنبي مسلماً كان أو كافراً، بغير إجازة الورثة"^(٥٩). فهنا نص الموصلي على أنها تصح للأجنبي بالثلث مسلماً كان أو كافراً بهذا الإطلاق أي كافراً، ويدخل في الكفرة أهل الذمة.

وجاء في الدر المختار: "ومن المسلم للذمي، وبالعكس لا حربي في داره) قيد بداره؛ لأن المستأمن كالذمي"^(٦٠).

وقال الكاساني أثناء كلامه على الموصي له: "ومنها أن لا يكون حربياً بيد"^(٦١) المستأمن، فإن كان لا تصح الوصية له من مسلم أو ذمي؛ لأن التبرع بتملك المال إياه يكون إعانة له على الحراب، وأنه لا يجوز، وأما كونه مسلماً فليس بشرط حتى لو كان ذمياً فأوصى له مسلم أو ذمي جاز"^(٦٢).

ثانياً: من المذهب المالكي:

وقال ابن المواق في التاج والإكليل: "(ولذمي) روى ابن وهب: من نذر صدقة على كافر لزمه، قال ابن رشد: لا خلاف أن في الوصية للذمي أجراً على كل

حال، ومعنى الكراهية في ذلك بالنسبة إلى إثارة الذمى على المسلم لا بنفس الوصية للذمى هـ" (٦٣).

ثالثاً: المذهب الشافعي:

قال النووي في المنهاج: "وتصح لعمارة مسجد، وكذا إن أطلق في الأصح، وتحمل على عمارته ومصلحه، ولذمى، وكذا حربي ومرتد في الأصح" (٦٤).
وقال الخطيب في شرحه للمنهاج: "(وتصح) الوصية (لذمى) بما يصح تملكه له كما يجوز التصديق عليه" (٦٥).

وقال الشيخ محمد نجيب المطيعي في تكملة المجموع: "فأما الوصية للكافر فجائزة. ذمياً كان أو حربياً" (٦٦).

وقال الشيخ محمد نجيب المطيعي أيضاً: "تصح الوصية للذمى باتفاق أهل العلم لا نعلم في ذلك خلافاً، ولأن الصدقة عليه جائزة" (٦٧).

رابعاً: المذهب الحنبلي:

قال ابن النجار: "تصح الوصية لكل من يصح تملكه: من مسلم وكافر معين ولو مرتدًا أو حربياً" (٦٨).

فهنا أطلق ابن النجار كلمة الكافر فهي تشمل أهل الذمة وغيرهم حتى أدخل فيهم المرتد والحربي.

قال البهوتي: "تصح الوصية (لمن يصح تملكه) من مسلم وكافر لقوله تعالى: "إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَّعْرُوفًا" (٦٩)، قال محمد بن الحنفية: هو وصية المسلم لليهودي والنصراني" (٧٠).

وقال ابن قدامة: "وتصح وصية المسلم للذمى، والذمى للمسلم، والذمى للذمى، روى إجازة المسلم للذمى عن شريح والشعبي والثوري والشافعي رضى الله عنه وإسحاق وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافتهم" (٧١).

وقال ابن القيم: "وقال أحمد في رواية حرب، وقد سأله: الرجل يوصي لقربته، وله قرابة مشركون، هل يعطون شيئاً؟ قال: لا. إلا أن يسميهم. وقال أبو طالب: فسألت أبا عبد الله عن الرجل يوصي لقربته وفيهم يهودي أو نصراني ومسلمون؟ قال: سماهم؟ قلت لا. قال: فلا يعطي اليهودي والنصراني يعطي المسلمون، قلت:

فإن سمي اليهودي والنصراني؟ قال: إذا سماهم نعم. وقد استشكل هذا من لم يدرك دقة فقه أبي عبد الله فقال بعض الأصحاب: كأنه رأى أن وصيته لأقاربه، وصلته لهم قرينة تدل على أنه أراد أهل الإسلام منهم، والكفار وإن دخلوا في القرابة فيجوز تخصيصهم بقرينة تخرجهم، فإذا سماهم فقد نص عليهم فيستحقون".

فقد تضمن جواب أحمد أموراً ثلاثة: أحدها: صحة الوصية للذمي المعين.

الأمر الثاني: أن الوصية لا تصح للكفار، وإن صحت للمعين الكافر فالفرق بين أن يكون الكفر جهة أو تكون الجهة غيره، فلو جعل الكفر جهة لم تصح الوصية اتفاقاً، كما لو قالوا: أوصيت بثلاثي لمن يكفر بالله ورسوله ويعبد الصليب ويكذب محمداً (ﷺ) بخلاف ما لو قال: أوصيت به لفلان وهو كذلك، فإن الوصية لا تصح على جهة معصية، وفعل محرم مسلماً كان الموصي أو ذمياً^(٧٢).

خامساً: من المذهب الظاهري:

قال ابن حزم: ١٧٥٨ — مسألة: والوصية للذمي جائزة ولا نعلم في هذا خلافاً^(٧٣).

سادساً: من المذهب الشيعي الإمامي:

وقال الحلبي من الشيعة: "وتصح الوصية للأجنبي وللوارث، وتصح للذمي ولو كان أجنبياً...^(٧٤)، وقيل: لا يجوز مطلقاً، ومنهم من خص الجواز بذوى الأرحام، والأول أشبه، وفي الوصية للحربي تردد أظهره المنع"^(٧٥).

لكن لا أدري من أين أتى الحلبي بالخلاف في الوصية للذمي إلا إذا كان يريد الذمي غير المعين لكنه رجح الرأي الأول القائل بالجواز.

سابعاً: المذهب الشيعي الزيدي:

قال ابن المرتضى: "وتصح الوصية للذمي إجماعاً"^(٧٦).

مما سبق يتضح أن هؤلاء العلماء ذهبوا إلى جواز وصية المسلم للذمي.

لكن الشيخ محمد أطفيش من الإباضية ذكر خلاف العلماء في الوصية للمشارك بصفة عامة فقال: "وأما الوصية لمشارك فقليل: لا تثبت له قياساً على الميراث المنفي عنه بقوله (ﷺ): "لا يتوارث أهل ملتين شتى"^(٧٧) وقيل تثبت؛ لأنها تفضل وعطية، وذلك جائز في الحياة للموحد والمشارك، قريباً أو بعيداً، فلتجوز بعد الموت وإن كان

قريباً، فصلة الرحم مشروعة، ولو كان مشركاً وليست كالميراث؛ لأن منع المشرك منه تعبد، وذلك الخلاف في الوصية لمشرك أو مشركين، أو مشركين جماعة معدودة مقصودين، وأما إن قال: أوصيت للمشركين بكذا، أو نحو ذلك، فلا يثبت، وفيه قول نادر أنه يثبت ذلك، وتثبت وصية مشرك لمشرك، ومشرك لمسلم، وتثبت لمشرك من مسلم بحق له على مسلم^(٧٨).

يلاحظ على الشيخ محمد أطفيش أنه لم يتكلم عن حكم الوصية للذمي بصفة خاصة، وإنما تكلم عن حكم الوصية للمشرك بصفة عامة وأهل الذمة كفار مشركون. قال تعالى: "لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ"^(٧٩) وقال: "وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ"^(٨٠) فأرى أنهم يدخلون فيما قاله لكن قد خالفه كل العلماء الذين رجعت إليهم في المذاهب السبعة الأخرى حيث اتفقوا على جواز الوصية للذمي المعين وعدم جوازها لغير المعين لكن الشيخ محمد أطفيش قد ذكر ثلاثة آراء في المشركين المعينين، ورأين في المشركين غير المعينين، ولا أدري من أين ذكر هذا الخلاف في أهل الذمة المعينين إلا إذا كان كلامه منصباً على غير أهل الذمة المعينين ثم أنهى كلامه بأن الوصية تثبت لمشرك من مسلم بحق له على مسلم.

أي أن هذه هي الحالة الوحيدة التي يجيز الشيخ محمد أطفيش فيها وصية المسلم للمشرك مهما كان نوعه، أما التبرع بالمال — وهو موضوع البحث — فيفهم من كلامه لأنه لا يجيز ذلك

وقد استدل هؤلاء العلماء بعدة أدلة منها:

قوله تعالى: "لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ"^(١).

وأيضاً قول سيدنا سعد للنبي (ﷺ): أوصى بمالي كله؟ قال: لا. قال: فالنصف؟ قال: لا. قال: فالثلث؟ قال: الثلث والثلث كثير...^(٢). فهي مطلقة لا تتقيد بالمسلم ولا بغيره^(٣).

وقوله (ﷺ): "في كل ذي كبد رطبة أجر" (٨٣).

وعند البيهقي أن صفية — رضى الله عنها — باعت حجرهما من معاوية بمائة ألف، وكان لها أخ يهودي، فعرضت عليه أن يسلم فأبى، فأوصت له بثلاث المائة" (٨٤) ولم ينكر الصحابة (٨٥).

ومن أدلتهم أيضاً القياس، فكما أن الصدقة عليه جائزة، فكذلك تجوز الوصية (٨٦) وأيضاً بالقياس على الهبة (٨٧) فعمر كسا أختاً له حلة وهو بمكة مشرك (٨٨)، وأسماء وصلت أمها وهي راغبة عن الإسلام (٨٩).

المبحث الثالث

حكم وصية المسلم لأهل الذمة في القانون المصري

يفهم بما قال الشيخ السنهوري أن الوصية تصح لأهل الذمة حيث قال: "وتصح الوصية مع اختلاف الدين والملة، وتصح مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصي تابعاً لبلد إسلامي، والموصي له غير مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصي" (٩٠).

فهو هنا ذكر أن الوصية تصح مع اختلاف الدين والملة ويدخل في هذا كل الكفار حتى أجازها مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصي تابعاً لبلد إسلامي، والموصي له غير مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصي.

المبحث الرابع

مقارنة بين حكم وصية المسلم لأهل الذمة في الفقه الإسلامي والقانون المصري مما سبق يتضح أن حكم وصية المسلم لأهل الذمة متفق عليها بين علماء الفقه الإسلامي والقانون المصري وهي أنها صحيحة وجائزة إلا عند المالكية، فهي جائزة مع الكراهة؛ لأن فيها تمييزاً وتفضيلاً لأهل الذمة على المسلم.

الفصل الثاني: حكم وصية المسلم للحربي في داره

في الفقه الإسلامي والقانون المصري

أتناول هذا الفصل في أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحربي.

المبحث الثاني: حكم وصية المسلم للحربي في داره في الفقه الإسلامي.

المبحث الثالث: حكم وصية المسلم للحربي في داره في القانون المصري.

المبحث الرابع: مقارنة بين حكم وصية المسلم للحربي في داره في الفقه الإسلامي والقانون المصري.

المبحث الأول: تعريف الحربي

عرفه الدكتور سعيد أبو الفتوح بقوله: "الحربي هو غير المسلم الذي بين بلدنا وبلده حالة حرب أو عداً"^(٩١).

المحاربون هم الكفار الذين يقيمون في دارهم، وليسوا أهل الذمة ولا أهل هدنة ولا أهل أمان ولا من المعاهدين والمستأمنين^(٩٢).

وقد قسم ابن القيم الكفار قسمين ولم يتعرض لتعريف أهل الحرب حيث قال: "الكفار إما أهل حرب، وإما أهل عهد، وأهل العهد ثلاثة أصناف: أهل ذمة، وأهل هدنة، وأهل أمان... ولكن صار في اصطلاح كثير من الفقهاء "أهل الذمة عبارة عنمن يؤدون الجزية، وهؤلاء لهم ذمة مؤبدة، وهؤلاء قد عاهدوا المسلمين على أن يجري عليهم حكم الله ورسوله، بخلاف أهل الهدنة فإنهم صالحوا المسلمين على أن يكونوا في دارهم سواء كان الصلح على مال أو غير مال لا تجري عليهم أحكام الإسلام كما تجري على أهل الذمة لكن عليهم الكف عن محاربة المسلمين وهؤلاء يسمون أهل العهد وأهل صلح وأهل الهدنة، وأما المستأمن فهو الذي يقدم بلاد المسلمين من غير استيطان لها، وهؤلاء أربعة أقسام: رسل، وتجار، ومستجiron حتى يعرض عليهم الإسلام والقرآن، فإن شاءوا دخلوا فيه، وإن شاءوا رجعوا إلى بلادهم، وطالبوا حاجة من زيارة أو غيرها، وحكم هؤلاء ألا يهاجروا، ولا يقتلوا، ولا تؤخذ منهم جزية، وأن يعرض على المستجير منهم الإسلام والقرآن، فإن دخل فيه فذاك، وإن أحب اللحق بمأمنه لحق له، ولم يعرض له قبل وصوله إليه، فإذا وصل مأمنه عاد حريباً كما كان"^(٩٣).

المبحث الثاني

حكم وصية المسلم للحري في داره في الفقه الإسلامي

يوجد خلاف بين العلماء الذين رجعت إلى كتبهم في المذاهب الثمانية في وصية المسلم للحري على ثلاثة آراء.

الرأي الأول: رأى من يرى عدم جواز الوصية للحري في داره منهم أبو حنيفة^(٩٤)، ومنهم صاحب الدر المختار من الحنفية حيث قال: "ومن المسلم للذمي وبالعكس، لا حري في داره، قيد بداره، لأن المستأمن كالذمي"^(٩٥).
ومن الحنفية أيضاً الكاساني حيث قال أثناء كلامه عن الموصي له: "ومنها أن لا يكون حريباً"^(٩٦).

ومن المالكية أصبغ^(٩٧) ذكره ابن المواق^(٩٨).
وفي قول للشافعي^(٩٩).

ومن الشافعية أبو العباس القاص^(١٠٠) ذكر في تكملة المجموع^(١٠١)، ومن هؤلاء أيضاً الشيعة الزيدية حيث قال ابن المرتضى: "مسألة (٥ ح قش)^(١٠٢): "ولا تصح للحري ولو بغير السلاح"^(١٠٣).

ومنهم الشيعة الإمامية حيث قال الحلبي: "وفي الوصية للحري تردد أظهره المنع"^(١٠٤).

ويفهم من كلام محمد يوسف أطفيش من الإباضية أنها تثبت لمشرك على مسلم بحق له على مسلم، أما التبرع له بالوصية فيفهم من كلامه أنها لا تثبت حيث قال: "وأما الوصية لمشرك فقيل: لا تثبت له قياساً على الميراث المنفي بقوله (ﷺ): "لا يتوارث أهل ملتين"^(١٠٥). وقيل: تثبت؛ لأنها تفضل وعطية وذلك جائز في الحياة للموحد والمشارك قريباً أو بعيداً، فلتجز بعد الموت، وإن كان قريباً فصلة رحم مشروعة ولو مشركاً، وليس كالميراث؛ لأن منع المشرك منه تعبد، وذلك الخلاف في الوصية لمشرك أو مشركين أو مشركين جماعة معدودة مقصودين بأعيانهم وأما إن قال: أوصيت للمشركين بكذا، أو أنفقوا عليهم كذا أو نحو ذلك فلا يثبت، وفيه قول نادر أن يثبت ذلك، وتثبت وصية مشرك لمشرك، ومشرك لمسلم، وتثبت لمشرك من مسلم بحق له على مسلم"^(١٠٦).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

أولاً: قوله تعالى: "لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" (١٠٧).

فيدل ذلك على أن من قاتلنا لا يحل بره ...؛ لأن القصد من الوصية القرية إلى الله بنفع يعود إلى الموصي له، وقد أمرنا بقتل الحربي، وأخذ سلبه، فلا معنى للوصية مع قيام هذا كله (١٠٨).

ثانياً: لأن الله تعالى أباح للمسلمين أموال المشركين، فلم يحز أن يبيح للمشركين أموال المسلمين (١٠٩).

ثالثاً: لأن الحربي في داره كالميت في حقنا، والوصية للميت باطلة (١١٠).

الرأي الثاني: رأي من يرى جواز الوصية للحربي في داره.

يوجد قول للشافعي بجواز ذلك حكاه ابن المرتضى في البحر الزخار (١١١).

ومن الشافعية النووي حيث قال: "وتصح لعمارة مسجد ... ولذمي، وكذا حربي، ومرتد في الأصح" (١١٢).

وقال الخطيب الشربيني في شرحه للمنهاج: "(وكذا حربي) معين سواء أكان بدارنا أم لا.

وقال الخطيب الشربيني أيضاً: "وتصح لكافر ولو حربياً أو مرتداً" (١١٣).

ويجيز الوصية للحربي المعين ابن النجار (١١٤) من الحنابلة حيث قال: "تصح الوصية لكل من يصح تملكه من مسلم وكافر معين ولو مرتداً أو حربياً" (١١٥).

ومنهم البهوتي حيث قال: "تصح الوصية (لمن يصح تملكه) من مسلم وكافر" (١١٦).

وقال عبد الرحمن النجدي في شرح العبارة السابقة: "معين مرتد أو حربي أو بدار حرب" (١١٧).

وقد استدل هؤلاء بقياس الوصية على الهبة فكما أنه تصح هبته وهي أمضى عطية من الوصية كان أولى أن تصح له الوصية (١١٨)، وقد روى أن النبي (ﷺ) أعطى عمر حلة من حرير، فقال يا رسول الله: كسوتنيها، وقد قلت في حلة

عطارد ما قلت؟ فقال: إني لم أعطكها لتلبسها فكساها عمر أخاً مشركاً بمكة^(١١٩). وعن أسماء بنت أبي بكر قالت: أتتني أمي وهي راغبة — تعني الإسلام — أفصلها؟ قال: نعم^(١٢٠). وهذان فيهما صلة أهل الحرب، وبرهم، وإليضاء صفة لأخيها اليهودي^(١٢١).

ثم رد ابن قدامة على دليل المانعين قائلاً: "والآية حجة لنا فيمن لم يقاتل، فأما المقاتل فإنه نهي عن توليه لا عن بره والوصية له، وإن احتج بالمفهوم فهو لا يراه حجة، ثم قد حصل الإجماع على جواز الهبة، والوصية في معناها"^(١٢٢).

الرأي الراجح:

بالنظر إلى أدلة المانعين وأدلة المجيزين أرى أن الرأي الراجح هو أنه يحرم الوصية للحربي في داره إلا إذا كان قريباً جمعاً بين الأدلة؛ لأن أدلة المانعين قوية وأدلة المجيزين أحاديث صحيحة إلا أنها في الهبة للقريب، ولذلك رجحت رأي المانعين إلا إذا كان قريباً فيجوز وخاصة أن هذا الرأي قد ذكره الحلبي في شرائع الإسلام^(١٢٣).

المبحث الثالث

حكم وصية المسلم للحربي في داره في القانون المصري

قال الشيخ السنهوري: "وتصح الوصية مع اختلاف الدين والملة، وتصح مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصي تابعاً لبلد إسلامي، والموصي له غير مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصي"^(١٢٤).

مما سبق يتضح أن المقنن المصري أجاز وصية المسلم مع للحربي في داره إلا إذا كان هذا الكافر في بلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصي.

المبحث الرابع

مقارنة بين حكم وصية المسلم للحربي في داره في

الفقه الإسلامي والقانون المصري

مما سبق يتضح أن فقهاء الإسلام اختلفوا في حكم وصية المسلم للحربي في داره، أما في القانون المصري فقد ذكر المقنن رأياً واحداً وهو جواز الوصية له وهذا يدل على سعة الفقه الإسلامي ومرونته.

الفصل الثالث

حكم وصية المسلم للمستأمن في الفقه الإسلام والقانون المصري

وأتناوله في أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المستأمن

المبحث الثاني: حكم وصية المسلم للمستأمن في الفقه الإسلامي.

المبحث الثالث حكم وصية المسلم للمستأمن في القانون المصري.

المبحث الرابع: مقارنة بين حكم وصية المسلم للمستأمن في الفقه الإسلامي

والقانون المصري.

المبحث الأول: تعريف المستأمن

وهو الذي يقدم بلاد المسلمين من غير استيطان لها وهؤلاء أربعة أقسام: رسل، وتجار، ومستجيرون حتى يعرض عليهم الإسلام والقرآن، فإن شاءوا دخلوا فيه وإن شاءوا رجعوا إلى بلادهم ويصبح من أهل الحرب بعد رجوعه إلى مأمنه، وطالبوا حاجة من زيارة ونحوها وحكم هؤلاء ألا يهاجروا، ولا يقتلوا، ولا تؤخذ منهم الجزية^(١٢٢).

المبحث الثاني

حكم وصية المسلم للمستأمن في الفقه الإسلامي

لقد صرح بعض الفقهاء الذين رجعت إلى كتبهم في المذاهب الثمانية بحكم وصية المسلم للمستأمن، والبعض الآخر لم يصرح بحكم الوصية له ولكنه ذكر حكم وصية المسلم للكافر مطلقاً أو حكم وصية المسلم للحربي في داره. وفيما يلي بيان ذلك في المذاهب الثمانية:

أولاً: "المذهب الحنفي:

قال الموصلي في المختار: "وهي مقدرة بالثلث: "تصح لأجنبي مسلماً كان أو كافراً بغير إجازة الورثة"^(١٢٣). فهنا أجاز الوصية للكافر مطلقاً، ولذلك أرى أنه يدخل فيه المستأمن وقال في الدر المختار، "ومن المسلم للذمي وبالعكس لا حربي في داره قيد بداره؛ لأن المستأمن كالذمي"^(١٢٤).

فهنا صاحب الدر المختار نص على جواز الوصية للمستأمن.

وقال الكاساني أثناء كلامه على الموصي له: "ومنها أن لا يكون حربياً بيد^(١٢٥) مستأمن، فإن كان لا يصح الوصية له من مسلم أو ذمي؛ لأن التبرع بتمليك المال إياه يكون إعانة له على الحراب، وأنه لا يجوز، وأما كونه مسلماً فليس بشرط، حتى لو كان ذمياً فأوصى له مسلم أو ذمي جاز"^(١٢٦).
مما سبق يتضح أن علماء المذهب الحنفي الذين رجعت إليهم أجازوا الوصية للمستأمن صراحة.

ثانياً: المذهب المالكي:

قال ابن المواق: (ولذمي) روى ابن وهب من نذر صدقة. على كافر لزمه، قال ابن رشد: "لا خلاف أن في الصدقة للذمي أجراً على كل حال، ومعنى الكراهية في ذلك بالنسبة إلى إثارة الذمي على المسلم لا بنفس الوصية للذمي أ هـ. قال مالك: تجوز وصية المسلم للكافر، وقال ابن القاسم، وأصبغ: تجوز للذمي ولا تجوز للحري. عبد الوهاب: تجوز الوصية للمشركين ولو كانوا أهل حرب"^(١٢٧).

فهنا ذكر ابن المواق اختلاف المالكية في الوصية للكافر ولم يذكر رأيهم في الوصية للمستأمن بصفة خاصة.

ثالثاً: المذهب الشافعي:

قال الخطيب أثناء كلامه على الموصي له وأنها جائزة للذمي: "وفي معنى الذمي المعاهد والمستأمن كما قاله في التتمة"^(١٢٨).

فهنا نص الخطيب من الشافعية على جواز وصية المسلم للمستأمن.

رابعاً: المذهب الحنبلي:

قال ابن النجار: "تصح الوصية لكل من يصح تملكه من مسلم وكافر معين ولو مرتدّاً أو حربياً"^(١٢٩).

فهنا أجاز الوصية للكافر المعين مرتدّاً كان أو حربياً، ويفهم من هذا أنها تجوز للمستأمن والمعاهد.

وقال ابن القيم: "وقد قال أحمد في رواية حرب: وقد سأله: الرجل يوصي لقرباته، وله قرابة مشركون، هل يعطون شيئاً؟ قال: لا، إلا أن يسميهم....

فقد تضمن جواب أحمد أموراً ثلاثة: أحدها: صحة الوصية للذمي المعين، وكذلك يصح الوقف عليه...

الأمر الثاني: أن الوصية لا تصح للكفار، وإن صحت للمعين الكافر، فالفرق بين أن يكون الكفر جهة، أو تكون الجهة غيره، والكفر ليس بمانع، ... فلو جعل الكفر جهة لم تصح الوصية اتفاقاً، كما لو قال: أوصيت بثلاثي لمن يكفر بالله ورسوله ويعبد الصليب، ويكذب محمداً (ﷺ) بخلاف ما لو قال: أوصيت به لفلان، وهو كذلك فإن الوصية لا تصح على جهة معصية، وفعل محرم مسلماً كان الموصي أو ذمياً^(١٣٠).

فهنا لم ينص ابن النجار وابن القيم على جواز الوصية للمستأمن ولكنهم أجازوها للكافر المعين، ويفهم من هذا أنها جائزة عندهم للمستأمن؛ لأنه معين.

خامساً: المذهب الظاهري:

لم يتعرض ابن حزم إلا للوصية للذمي^(١٣١)، أما غير أهل الذمة فلم يتعرض لهم لا بالجواز ولا بالمنع.

سادساً: المذهب الشيعي الزيدي:

قال ابن المرتضى: "وتصح لأهل الذمة إجماعاً^(١٣٢)؛ لقوله تعالى: "لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ"^(١٣٣) ولا إيصاء صفية لأخيها اليهودي^(١٣٤) ولم ينكره الصحابة، مسألة: (٥ ح قش)^(١٣٥): ولا تصح للحربي ولو بغير السلاح (قش) تجوز. لنا (إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)^(١٣٦).^(١٣٧)

فهنا ذكر ابن المرتضى إجماع العلماء على جواز الوصية للذمي وهذا قد اتضح في الفصل الأول ثم ذكر اختلاف العلماء في الوصية للحربي، وذكر أنهم وأبو حنيفة وقول للشافعي يرون أنه لا تصح الوصية للحربي، وذكر قولاً آخر عن الشافعي أنها تجوز. لكن لم ينص على المستأمن هل هو داخل في الحربي أم لا؟

سابعاً: المذهب الشيعي الإمامي:

قال الحلبي: "وتصح الوصية للأجنبي وللوارث، وتصح الوصية للذمي ولو كان أجنبياً"^(١٣٨)، وقيل: لا يجوز مطلقاً، ومنهم من خص الجواز بذوى الأرحام، والأول أشبه، وفي الوصية للحربي تردد أظهره المنع"^(١٣٩).

فهنا ذكر الحلبي خلاف العلماء في الوصية للذمي مع أنني لم أجد أحداً قال بغير جواز الوصية للذمي، ثم ذكر الخلاف في الوصية للحربي ولم يبين حكم الوصية للمستأمن، ولعله يدخله في الحربي؛ لأن المستأمن حربي دخل بلاد الإسلام من غير استيطان.

ثامناً: المذهب الإباضي:

ذكر محمد يوسف أطفيش الخلاف في الوصية للمشرك ولم يتعرض للوصية للمستأمن قائلاً: "وأما الوصية لمشرك فقيل: لا تثبت له قياساً على الميراث المنفي بقوله (ﷺ): "لا يتوارث أهل ملتين"^(١٤٠)، وقيل: تثبت؛ لأنها تفضل وعطية، وذلك جائز في الحياة للموحد والمشرك قريباً أو بعيداً، فلتجز بعد الموت، وإن كان قريباً فصلة الرحم مشروعة، ولو مشركاً، وليست كالميراث؛ لأن منع المشرك منه تعبد، وذلك الخلاف في الوصية لمشرك أو مشركين، أو مشركين جماعة معدودة مقصودين بأعيانهم، وأما إن قال: أوصيت للمشركين بكذا أو أنفقوا عليهم كذا أو نحو ذلك فلا يثبت، وفيه قول نادر أن يثبت ذلك وتثبت وصية مشرك لمشرك، ومشرك لمسلم، وتثبت لمشرك من مسلم بحق له على مسلم"^(١٤١).

مما سبق يتضح أن الشيخ محمد أطفيش ذكر الخلاف في الوصية للمشرك المعين أو المشركين المعدودين، بصفة عامة، ولم يثبت حكم الوصية للذمي، ولا حكم الوصية للمستأمن.

ومما سبق يتضح أن بعض العلماء صرح بجواز الوصية للمستأمن؛ لأنه في عهدنا فأشبهه الذمي"^(١٤٢). ولأنه يجوز هبته فجازت الوصية له، والبعض الآخر لم يتكلم عن حكم الوصية للمستأمن بصفة خاصة وإنما تكلم عن حكم الوصية للحربي أو للمشرك؛ ولعلمهم أرادوه داخلاً في الحربي؛ لأنه حربي دخل بلاد الإسلام من غير استيطان ولا دفع جزية.

وأما من منع الوصية للحري "على أساس أن المستأمن يدخل فيهم" فالأن الله تعالى أباح للمسلمين أموال المشركين فلم يحز أن يبيح للمشركين أموال المسلمين^(١٤٣).

وأرى أن الرأي الراجح هو منع الوصية للمستأمن؛ لأنه سيعود إلى داره دار الحرب، ويستعين بهذه الأموال على حرب المسلمين.

المبحث الثالث

حكم وصية المسلم للمستأمن في القانون المصري

يفهم مما قاله الشيخ السنهوري أن الوصية تصح للمستأمن حيث قال: "وتصح الوصية مع اختلاف الدين والملة، وتصح مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصي تابعاً لبلد إسلامي، والموصي له غير مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصي"^(١٤٤).

المبحث الرابع

مقارنة بين حكم وصية المسلم للمستأمن في الفقه الإسلامي والقانون المصري

اتضح مما سبق أن علماء الفقه الإسلامي قد نص بعضهم على جواز وصية المسلم للمستأمن وهم الحنفية والشافعية، والبعض الآخر لم يتعرض له بالذكر كابن حزم، والبعض الآخر تحدث عن الوصية للحري والمشرك حيث أجازها البعض له، ومنعها البعض الآخر. وقد رجحت رأي المانعين من الوصية للمستأمن. أما المقنن المصري فقد أخذ بالقول القائل بجوازها له وهو القول الموافق لرأي الحنفية والشافعية. وفي هذا ما يدل على سعة الفقه الإسلامي حيث لم يقتصر على رأي واحد.

الفصل الرابع

حكم وصية المسلم للمعاهد

في الفقه الإسلامي والقانون المصري

وأتناوله في أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المعاهد

المبحث الثاني: حكم وصية المسلم للمعاهد في الفقه الإسلامي.

المبحث الثالث: حكم وصية المسلم للمعاهد في القانون المصري.

المبحث الرابع: مقارنة بين حكم وصية المسلم للمعاهد في الفقه الإسلامي والقانون المصري.

المبحث الأول: تعريف المعاهدين

هم الذين صالحوا المسلمين على أن يكونوا في دارهم سواء كان الصلح على مال أو غير مال، لا تجري عليهم أحكام الإسلام كما تجري على أهل الذمة ولكن عليهم الكف عن محاربة المسلمين، وهؤلاء يسمون أهل العهد وأهل الصلح وأهل الهدنة^(١٤٥).

المبحث الثاني

حكم وصية المسلم للمعاهد في الفقه الإسلامي

لم أجد أحداً من العلماء الذين رجعت إلى كتبهم في المذاهب الثمانية قد صرح بحكم الوصية للمعاهد غير الخطيب في مغني المحتاج حيث قال: "وفي معنى الذمي المعاهد والمستأمن"^(١٤٦)، وغيره قد تكلم عن حكم الوصية للذمي، وحكم الوصية للحربي وبعضهم تكلم عن حكم الوصية للمشرك أو الكافر بصفة عامة، ولعل المعاهد يدخل عندهم في حكم الوصية للحربي؛ لأنه حربي تم الصلح بينه وبين المسلمين.

ولذلك أرى أنه يدخل في عموم كلام العلماء على الوصية للحربي.

المبحث الثالث

حكم وصية المسلم للمعاهد في القانون المصري

يفهم مما قاله الشيخ السنهوري أن الوصية تصح للمعاهد حيث قال: "و تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة، وتصح مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصي تابعاً لبلد إسلامي، والموصي له مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصي"^(١٤٧).

المبحث الرابع

المقارنة بين حكم وصية المسلم للمعاهد في الفقه الإسلامي والقانون المصري
نظراً لأنني أرى أن المعاهد داخل في الحربي؛ لأنه حربي بينه وبين المسلمين
صلح على أن يكفوا أذاهم عن المسلمين.

وقد ذكرت في المقارنة بين وصية المسلم للحربي في داره أن الفقهاء
اختلفوا في حكم الوصية له منهم من أجازها له ومنهم من منعها، أما في القانون
المصري فقد ذكر المقتن المصري رأياً واحداً وهو جواز الوصية له، وهذا يدل على
سعة الفقه الإسلامي ومرونته.

الفصل الخامس

حكم وصية المسلم للمرتد في الفقه الإسلامي والقانون المصري

وأتناوله في أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المرتد

المبحث الثاني: حكم وصية المسلم للمرتد في الفقه الإسلامي.

المبحث الثالث: حكم وصية المسلم للمرتد في القانون المصري.

المبحث الرابع: مقارنة بين حكم وصية المسلم للمرتد في الفقه
الإسلامي والقانون المصري.

المبحث الأول : تعريف المرتد

هو من كفر بعد إسلامه، أو هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر^(١٤٨) سواء
كان رجوعه إلى دين آخر أم إلى غير دين^(١٤٩) ويحدث ذلك بنية الكفر، أو فعل
مكفر، أو قول مكفر^(١٥٠).

فمن أنكر الإسلام بعد اعتناقه له، أو صدر عنه قول أو فعل يتناقض مع العقيدة
الإسلامية فهو مرتد كمن ينكر وجوب الصلاة أو الزكاة، أو يقول بإباحة الخمر،
أو الزنا أو يظهر استهائته بالقرآن كمن يلقي عن قصد المصحف على الأرض، أو
يدوسه أو نحو ذلك^(١٥١).

المبحث الثاني

حكم وصية المسلم للمرتد في الفقه الإسلامي

تكلم بعض العلماء الذين رجعت إلى كتبهم في المذاهب الثمانية عن حكم وصية المسلم للمرتد، والبعض الآخر لم يخصه بالذكر وإن تكلم عن حكم الوصية للكفار أو للمشركين بصفة عامة ومنهم من تكلم عن حكم الوصية للذمي فقط كابن حزم^(١٥٢).

وقد ذكر الشيخ محمد نجيب المطيعي في تكملة للمجموع أن الوصية للحربي على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يوصي لمن يرغب عن الإسلام، فالوصية باطلة لعقدها على معصية^(١٥٣).

الثاني: أن يوصي لمسلم فيرتد عن الإسلام بعد الوصية له، فالوصية جائزة؛ لأنها وصية صادفت حال الإسلام^(١٥٤).

الثالث: أن يوصي بها لمرتد معين، ففي الوصية له وجهان أحدهما: أنها جائزة^(١٥٥).

ومن قال بجوازها النووي حيث قال: "وتصح لعمارة مسجد ولذمي، وكذا حربي، ومرتد في الأصح"^(١٥٦).

ومنهم الخطيب الشربيني حيث قال في شرح كلام النووي السابق: " (و) كذا (مرتد) معين لم يمت مرتداً تصح الوصية لكل منهما"^(١٥٧).

وقال في كتاب الإقناع: "وتصح لكافر ولو حربياً أو مرتداً"^(١٥٨).

وقال الشيخ عوض والباجوري في حاشيتهما على الإقناع (قوله ولو حربياً أو مرتداً) صورته أن يوصي لزيد مثلاً، وهو في نفس الأمر حربي، أو مرتد، فهذا يصح اتفاقاً. وأما لو قال لزيد الحربي أو المرتد فقليل: تصح، وقيل تبطل لأنه تعليق للحكم على المشتق فيشعر بالعلة فكأنه قال: لأجل رده أو حرايته وذلك معصية، وكذا لو قال الحربيين أو المرتدين أو قطاع الطريق، فلا يصح؛ لأنه جهة معصية^(٤).

وقد استدل هؤلاء العلماء بالقياس على الهبة والصدقة له^(٥) فكما تجوز الهبة والصدقة له، فكذلك تجوز الوصية له.

الوجه الثاني في وصية المسلم لمرتد معين: هو المنع، حكاها الخطيب الشربيني هكذا دون أن يوضح من الذي قال بذلك^(٥٩).

واستدل من قال بالمنع من الوصية لمرتد معين بالأمر بقتله، فلا معنى للوصية له، كالوقف عليه^(٦٠).

ورد أصحاب الرأي الأول على ذلك بأن الوقف يراد للدوام، وهو مقتول بكفره، بخلاف الوصية، فإن مات مرتدًا تبين بطلان الوصية^(٦١).

وأرى أن الرأي الراجح هو رأي من قال بمنع الوصية للمرتد؛ لأنه مقتول بكفره، ولأن في الوصية له إعانة له على حرب المسلمين والنيل منهم.

المبحث الثالث

حكم وصية المسلم للمرتد في القانون المصري

فهم مما قاله الشيخ السنهوري أنها تصح له حيث أجازها مع اختلاف الدين والملة واختلاف الدارين حين قال: "وتصح الوصية مع اختلاف الدين والملة، وتصح مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصي تابعًا لبلد إسلامي، والموصي له غير مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصي"^(٦٢).

المبحث الرابع

مقارنة بين حكم وصية المسلم للمرتد في الفقه الإسلامي والقانون المصري

مما سبق يتضح أن علماء الفقه اختلفوا في حكم وصية المسلم للمرتد حيث أجازها البعض، ومنعها البعض الآخر، أما المقنن المصري فحكم بجوازها للكافر مطلقاً ويترتب على هذا أن الفقه الإسلامي أوسع وأكثر مرونة من القانون المصري.

الخاتمة

انتهى البحث إلى النتائج التالية:

- أن الوصية المقصودة بهذا البحث هي التبرع بالمال بعد الموت.
- أن حكم الوصية بصفة عامة مشروعة ولكن بشروط.

● أن الحكمة من الوصية هي زيادة أعمال الموصي بعد موته وجبر ما تعرض له من نقص في حياته.

● ذهب الفقهاء الذين رجعت إلى كتبهم في المذاهب السبعة وهي: المذهب الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، والظاهرى، والشيعة الإمامية، والشيعة الزيدية إلى جواز الوصية للذمي ولكن المالكية فيذهبون إلى جوازها مع الكراهة؛ لتفضيل الذمي على المسلم لا بنفس الوصية، وأجازها المقنن المصري.

أما المذهب الإباضي فقد ذكر الشيخ محمد يوسف أطفيش اختلاف العلماء في المسألة، ولا أدري من أين أتى بهذا الاختلاف.

● اختلف الفقهاء في الوصية للحربي وأجازها المقنن المصري، وقد رجحت عدم جوازها — إلا إذا كان ذا رحم لصحة الأحاديث —.

● اختلف الفقهاء في الوصية للمستأمن، أما المقنن المصري فقد أجازها، وقد رجحت عدم جوازها؛ إلا إذا كان ذا رحم؛ لأنه حربي دخل بلاد الإسلام لمصلحة معينة.

● أن الوصية للمعاهد أرى أنها داخلية في حكم الوصية للحربي؛ لأنه حربي بيننا وبينه عهد، فلو أوصينا له يكون هذا إعانة له على حربه ضد المسلمين.

● اختلف الفقهاء في حكم الوصية للمرتد وأجازها المقنن المصري وقد رجحت عدم جوازها؛ لأن في الوصية له إعانة له على حرب المسلمين، لأنه محكوم بقتله.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أحكام الوصية في الفقه الإسلامي والقانون للدكتور أنور محمود دبور، القاهرة، دار الثقافة العربية، سنة ١٩٨٥م.
- أحكام الوصية والوقف في الفقه الإسلامي والقانون للدكتور سعيد أبو الفتوح البسيوني سنة ١٩٨٦م، بدون طبعة.

- أحكام أهل الذمة لابن القيم شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية — حققه وعلق حواشيه الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى سنة ١٣٨١هـ — ١٩٦١م، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ — ١٩٨١م.
- الاختيار لتعليل المختار تأليف عبد الله بن محمود بن مودود الموصلية الحنفي، طبع على نفقة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، ١٣٩٨هـ.
- أسباب فساد المجتمعات لعبد النور عبد الخالق، رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين الزركلي، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الشريبي الخطيب القاهري الشافعي من علماء القرن العاشر الهجري، الطبعة الأخيرة، سنة ١٣٥٩هـ — ١٩٤٠م.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لشمس الدين محمد بن أحمد الشريبي الخطيب مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، سنة ١٣٥٩هـ — ١٩٤٠م.
- البحر الرائق للشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري الحنفي المتوفي سنة ٩٧٠هـ، بدون (ت — ط).
- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لأحمد بن يحيى ابن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠هـ وبهامشه جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار لمحمد بن يحيى بركات الصعدي المتوفى سنة ٩٥٧هـ، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، بدون (ت — ط).
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين بن أبي بكر ابن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة ٥٨٧هـ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- التاج والإكليل لمختصر خليل لمحمد بن يوسف العبدري المواق، دار الكتب العلمية، بدون (ت — ط).
- تكملة البحر الرائق شرح كثر الدقائق للإمام محمد بن حسن بن علي الحنفي المتوفى سنة ١٣٨هـ خراج أحاديث زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م.
- تكملة رد المحتار المسماة بقرة عيون الأخيار تكملة رد المختار لمحمد علاء الدين بن السيد محمد أمين بن السيد عمر عابدين مع الدر المختار، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي وتعليق الدكتور شعبان محمد إسماعيل بجامعة الأزهر ، مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي سنة ١٣١٢هـ - ١٣٩٢هـ، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- حاشية الشيخ عوض والباجوري على الإقناع مع الإقناع، الطبعة الأخيرة، سنة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.
- حاشية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي على سنن ابن ماجه، دار الفكر، بيروت، بلا طبعة ولا تاريخ.
- حاشية على المحلى لابن حزم، تأليف الشيخ أحمد محمد شاكر، دار التراث بالقاهرة، بدون طبعة ولا تاريخ.
- حاشية على سنن البيهقي، تأليف محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الدر المختار مع رد المحتار للحصكفي محمد علاء الدين بن علي المتوفى سنة ١٠٨٨هـ، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الروض المربع شرح زاد المستقنع للشيخ منصور بن يونس البهوتي مع حاشية الروض المربع، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ.
- سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وعلق عليه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بلا طبعة ولا تاريخ.
- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي المتوفى سنة ٢٧٥هـ مراجعة وضبط وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بلا طبعة ولا تاريخ.
- سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ، حققه عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- سنن النسائي للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي المتوفى سنة ٣١٣هـ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م.
- شرائع الإسلام في الفقه الجعفري لجعفر بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلبي، بيروت، مكتبة دار مكتبة الحياة، سنة ١٩٨٦م.

- شرح النيل وشفاء العليل لمحمد يوسف أطفيش مع النيل وشفاء العليل، الطبعة الثالثة، السعودية، مكتبة الإرشاد، سنة ١٩٨٥م.
- شرح منتهى الإرادات تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.
- شرح منتهى الإرادات للبهوتي منصور بن يونس، مكتبة دار العروبة، بالقاهرة، بدون (ت. ط.).
- صحيح البخاري بفتح الباري للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بتصحيح تجاربه وتحقيقه محب الدين الخطيب، وراجعه قصي محمد الدين الخطيب، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- صحيح مسلم بشرح النووي للإمام مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى سنة ٢١٦هـ، مكتبة أسامة الإسلامية للطباعة والنشر بالأزهر، بدون طبعة ولا تاريخ.
- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦هـ، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، سنة ١٩٧٠م.
- كتر الدقائق في فروع الحنفية لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود المعروف بحافظ الدين النسفي، المتوفى سنة ٧١٠هـ مع البحر الرائق، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- كتر العمال في سنن الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، المتوفى ٩٧٥هـ، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- لسان العرب لابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار المعارف، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
- المجموع شرح المذهب الشيرازي للإمام أبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، مكتبة الإرشاد حققه وعلق عليه وأكمل به بعده نقصانه محمد نجيب المطيعي، جدة، المملكة العربية السعودية، بدون (ت. ط.).
- محبظات الأعمال في القرآن الكريم والوقاية منها للطالب سيد عبد الله محمد السيد، رسالة ماجستير في كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
- المحلى بالآثار للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، دار التراث بالقاهرة بدون طبعة ولا تاريخ.
- المختار لعبد الله الموصلي مع الاختيار، طبع على نفقة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

- المسند بتعليق الشيخ أحمد شاكر من الجزء الأول إلى الجزء الثامن والشيخ حمزة أحمد الزين من التاسع إلى الآخر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
- معجم المؤلفين في تراجم مؤلفي الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد على النجار، دار الدعوة للنشر والتوزيع.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني على متن منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، طبعة أخرى، اعتنى به محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت لبنان، بدون طبعة ولا تاريخ.
- مغني المحتاج لمعرفة ألفاظ المنهاج لشمس الدين محمد بن محمد بن الخطيب الشربيني — دراسة وتعليق وتحقيق الشيخ على محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود وقدم له الدكتور محمد بكر إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- المغني لابن قدامة أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى مكتبة الجمهورية العربية، ومكتبة الكليات الأزهرية بالأزهر بالقاهرة، بدون طبعة ولا تاريخ.
- منار السبيل في شرح الدليل للشيخ إبراهيم بن سالم بن ضويان وعليه حاشية النكت والفوائد لعصار القلعجي، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- منتهى الإرادات في جمع المفتح مع التنقيح وزيادات لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المصري الشهير بابن النجار، ومكتبة، دار العروبة بالقاهرة، بدون (ت — ط).
- المنهاج المسمى بمنهاج الطالبين مع مغني المحتاج للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦هـ، اعتنى به محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب الرعيني المتوفى سنة ٩٥٤هـ خرج أحاديثه وآياته الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- نصب الراية في تخرج أحاديث الهداية للحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢هـ، إدارة المجلس العلمي بداها سور الهند، مطبعة المأمون بشيرا، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.

- النيل وشفاء العليل لضياء الدين عبد العزيز الثميني المتوفى سنة ١٢٢٣هـ، الطبعة الثالثة بالسعودية، مكتبة الإرشاد، سنة ١٩٨٥م.
- الوسيط في شرح القانون المدني للشيخ عبد الرزاق السنهوري، تحقيق وتحديث المستشار أحمد مدحت المراغي، دار الشروق، بدون (ت — ط).

الهوامش والإحالات :

- (١) لسان العرب: (٤٨٥٣/٦-٤٨٥٤) فصل الواو والصاد والياء.
- (٢) المعجم الوسيط: ١٠٣٨.
- (٣) الاختيار: الجزء المقرر على الصف الرابع الثانوي، ص ١٢٧.
- (٤) الدر المختار: ٢٢٦/٧، وتكملة رد المحتار: ٢٢٦/٧، وكتر الدقائق: ٢١١/٨، وتكملة البحر الرائق: ٢١١/٩-٢١٢.
- (٥) التاج والإكليل: (٥١٣/٨) وانظر مواهب الجليل للحطاب أيضاً: (٥١٣/٨).
- (٦) الإقناع: (٥٦/٢)، وانظر مغني المحتاج: (٥٢/٣).
- (٧) تكملة المجموع: (٣٧٠-٣٧١).
- (٨) الروض المربع: (٤٠/٦)، وحاشية الروض المربع: (٤٠/٦). ومنتهى الإرادات (٤٣٩/٤)، وشرح منتهى الإرادات: (٤٣٩/٤).
- (٩) شرائع الإسلام: (٢٥٨/١).
- (١٠) شرح النيل وشفاء العليل: (٢٦٠/١٢) مع ملاحظة أن الثميني لم يعرفها في النيل وشفاء العليل بل بدأ مباشرة في ذكر حكمها.
- (١١) اخلى: (٣٤٨/٨) وما بعدها.
- (١٢) البحر الزخار: (٣٠٢/٦) وما بعدها.
- (١٣) سورة النساء: آية ١١-١٢.
- (١٤) الوسيط للسنهوري: (١٧٦/٩).
- (١٥) انظر ص ٩ من هذا البحث.
- (١٦) لأن الوصية على التفصيل أحياناً تكون واجبة كمن عليه دين للآدميين أو لله تعالى وأحياناً تكون محرمة كالوصية للوارث أو بزيادة عن الثلث وله ورثة، وأحياناً تكون مستحبة أو مندوبة لمن له ورثة وله مال كثير.
- (١٧) المختار والاختيار لعبد الله الموصلي: (١٢٧/٤-١٢٨)، وبدائع الصنائع: (٣٣٠/٧)، ومواهب الجليل: (٥١٣/٨)، ومغني المحتاج: (٥٢/٣)، والإقناع (٧٥/٢) والبحر الزخار: (٣٠٢/٦)، وتكملة المجموع: (٣٧٨/١٦)، وحاشية الروض المربع: (٤٠/٦-٤١٠)، ومنتهى الإرادات وشرحه: (٤٣٩/٤-٤٤٥).
- (١٨) تكملة المجموع: (٣٧٨/١٦).

(١٩) انظر الإقناع للخطيب: (٥٧/٢)، وبدائع الصنائع: (٣٣٠/٧)، ومغني المحتاج/ (٥٢/٣)، وحاشية الروض المربع (٤٠/٦-٤١)، وشرح منتهى الإرادات: (٤٣٩/٤).

(٢٠) سورة البقرة: آية (١٨٠).

(٢١) سورة النساء: آية ١١.

(٢٢) بدائع الصنائع: (٣٣٠/٧).

(٢٣) صحيح البخاري بفتح الباري: (٤٢٧/٥) (٢) باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفؤا الناس حديث رقم ٢٧٤٢ نحوه مع زيادات، ومسلم بشرح النووي: (٧٩-٧٦/١١) الوصايا حديث رقم (٥) به نحوه مع زيادات.

(٢٤) ذكر الزيلعي في نصب الراية (٣٩٩/٤) أنه روى من حديث أبي هريرة ومن حديث أبي الدرداء، ومن حديث معاذ، ومن حديث أبي بكر الصديق، ومن حديث خالد بن عبيد، وذكر في (٤٠٠/٤) حديث كل منهم ومن أخرجه.

وسوف أذكر كل طريق وما قاله عنه الزيلعي وابن حجر والميثمي.

فحديث أبي هريرة عند ابن ماجه (٩٠٤/٢) الوصايا (٥) باب الوصية بالثلث حديث رقم ٢٧٠٩ بسنده إلى أبي هريرة قال: قال رسول الله (ﷺ): "إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم، زيادة لكم في أعمالكم"، وقال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في الزوائد: في إسناده طلحة بن عمرو الحضرمي، ضعفه غير واحد وقال الزيلعي في نصب الراية (٤٠٠/٤) بعد أن عزاه لابن ماجه وذكر لفظه: "رواه البزار في مسنده، ولا نعلم رواه عن عطاء إلا طلحة بن عمرو، وهو وإن روى عنه جماعة، فليس بالقوي" انتهى.

وقال عنه ابن حجر في التلخيص الحبير (١٠٥/٣): "وإسناده ضعيف".

وحديث معاذ قال عنه الزيلعي في نصب الراية (٤٠٠/٤): "وحديث معاذ أخرجه الدارقطني في سننه، والطبراني في معجمه، عن أبي أمامة، عن معاذ بن جبل، عن النبي (ﷺ): "إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم، زيادة في حسناتكم، ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم" انتهى ورواه ابن أبي شيبه في مصنفه موقوفاً، فقال: حدثنا عبد الأعلى، عن برد، عن محمول، عن معاذ بن جبل فذكره".

وعزاه ابن حجر في التلخيص الحبير (١٠٥/٣) إلى الدارقطني والبيهقي وذكر لفظه "إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة لكم في حسناتكم، ليجعل لكم زكاة في أموالكم". وقال: "وفيه إسماعيل بن عباس وشيخه عتبة بن حميد، وهما ضعيفان".

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١٢/٤) كما هو في نصب الراية لكن فيه: "زيادة في حياتكم" بدلا من "زيادة في أعمالكم".

وقال: "وفيه عقبة بن حميد الضبي [هنا بالقاف]. وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه أحمد".

وحديث أبي الدرداء ذكره الزيلعي في نصب الراية (٤/٤٠٠) بلفظ "إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم".

وبعد أن عزاه لأحمد قال: "رواه البزار في مسنده، وقال: وقد روى هذا الحديث من غير وجه، وأعلى من رواه أبو الدرداء، ولا نعلم له عن أبي الدرداء طريقاً غير هذا الطريق، وأبو بكر بن أبي مريم وضمرة معروفان، وقد احتمل حديثهما، انتهى. قلت: قد أخرجه الطبراني في معجمه، عن إسماعيل بن عياش، عن أبي بكر بن أبي مريم".

وعزاه ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/١٥) لأحمد ولفظه كما في نصب الراية، ولم يتكلم عليه وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/٢١٢)، روه أحمد والبزار والطبراني، وفيه أبو بكر بن أبي مريم، وقد اختلط".

وحديث أبي بكر ذكره الزيلعي في نصب الراية (٤/٤٠٠) فقال: "وحديث أبي بكر أخرجه ابن عدي والعقيلي في كتابيهما عن حفص بن عمر بن ميمون أبي إسماعيل الأيلي مولى علي بن أبي طالب، عن ثور بن يزيد، عن مكحول، عن الصنابحي، أنه سمع أبا بكر الصديق يقول: "سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "إن الله عز وجل تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في أعمالكم" انتهى.

وأسند ابن عدي تضعيفه عن النسائي وقال: عامة ما يرويه غير محفوظ، وقال العقيلي: يحدث بالأباطيل [اتضح المراد مما قاله ابن حجر في التلخيص وهو "حفص بن عمر بن ميمون"].

وقال عنه ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/١٠٥): "في الباب عن أبي بكر الصديق رواه العقيلي في تاريخ الضعفاء، من طريق حفص عمر بن ميمون، وهو متروك".

ولم يذكر الهيثمي عند ذكره لهذا الحديث في مجمع الزوائد (٤/٢١٢) طريق أبي بكر هذا.

وحديث خالد بن عبيد ذكره الزيلعي في نصب الراية (٤/٤٠٠) فقال: "وحديث خالد بن عبيد رواه الطبراني في معجمه حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، ثنا أبي ثنا إسماعيل بن عياش، عن عقيل بن مدرك، عن الحارث بن خالد ابن عبيد السلمي، عن أبيه خالد بن عبيد السلمي أن رسول الله (ﷺ) قال: "إن الله عز وجل أعطاكم عند وفاتكم ثلاث أموالكم زيادة في أعمالكم" انتهى ولم يذكر غير هذا.

وقال عنه ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/١٠٥)، وعن [في الأصل بدون واو] خالد بن عبيد الله السلمي [في التلخيص عبد، ولكنها في نصب الراية (٤/٤٠٠)،

وفي مجمع الزوائد ٢١٢/٤ عبيد"، وهو مختلف في صحبته. رواه عنه ابنه الحارث وهو مجهول".

وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١٢/٤): "رواه الطبراني وإسناده حسن".
مما سبق يتضح أن طرق هذا الحديث ضعيفة لكن أرى أنها ترتفع إلى الحسن لغيره لهذه الطرق.

(٢٥) أخرجه ابن ماجه في سننه: (٩٠١/٢) الوصايا (٢) باب الحث على الوصية حديث رقم ٢٧٠٠ به. وقال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي: "في الزوائد: في إسناده يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف".

(٢٦) سنن ابن ماجه: (٩٠١/٢) الوصايا (٢) باب الحث على الوصية حديث رقم (٢٧٠١) وقال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي: "في الزوائد في إسناده بقية، وهو مدلس، وشيخه يزيد بن عوف لم أر من تكلم فيه).

(٢٧) صحيح البخاري بفتح الباري: (٤١٩/٥) الوصايا وقول النبي (ﷺ) وصية الرجل مكتوبة عنده حديث رقم (٢٧٣٨)، ومسلم بشرح النووي: (٧٤/١١) الوصية حديث رقم (١) مع زيادة كلمة (يريد) ورقم (٢) به.
(٢٨) مغني المحتاج: (٥٢/٣).

(٢٩) جاء في هامش الخلي: (٣٥٠/٨): هذه زيادة خالف فيها عبيد الله بن عمر مالكا، فراوها ولم يروها مالك، ومالك من رجال السلسلة الذهبية في روايته عن نافع عن ابن عمر، فهي حتماً شذوذ من عبيد الله، وهذه علة من علل المتن حيث إن الحديث واحد في مقام واحد، فلا بد أن يكون أحد اللفظين قد قاله النبي (ﷺ) دون الآخر، وإنما ذهبنا إلى أنه زاد من عبيد الله شذوذاً لمخالفة مالك له، فلم يروه مالك، ولا يصح هنا أن تكون زيادة ثقة قط؛ لوحدة الحديث والمقام والمخرج".

(٣٠) الخلي: (٣٥٠/٨).

(٣١) الخلي: (٣٥٠/٨).

(٣٢) الخلي: (٣٤٩/٨).

(٣٣) الخلي: (٣٤٩/٨).

(٣٤) النيل وشرحه: (٢٦١/١٢).

(٣٥) شرائع الإسلام: (٢٥٨/١).

(٣٦) الخلي: (٣٤٩/٨).

(٣٧) النيل: (٢٦١/١٢).

(٣٨) سبق تخريجه ص ١٤.

(٣٩) الخلي: (٣٤٩/٨).

(٤) الخلي: (٣٥٠/٨) وما بعدها.

(١) صحيح البخاري بفتح الباري (٧/١٢) الفرائض (٣) باب قول النبي (ﷺ) لا نورث ما تركناه صدقة، حديث رقم ٦٧٢٧ بسنده عن عائشة أن النبي (ﷺ) قال: "لا نورث ما تركناه صدقة".
وبه نفس الكتاب والباب (٧/١٢-٨) حديث رقم ٦٧٢٨ بلفظ "لا نورث ما تركناه صدقة" مع قصة طويلة.
وبه (٨/١٢) نفس الكتاب والباب حديث رقم ٦٧٢٩ بسنده عن أبي هريرة أن النبي (ﷺ) قال: "لا يقتسم ورثتي ديناراً ولا درهماً، ما تركت بعد نفقة نسائي ومثونة عاملي فهو صدقة".
وبه (٨/١٢) حديث رقم ٦٧٣٠ بسنده عن عائشة أن أزواج النبي (ﷺ) حين توفي رسول الله (ﷺ) أردن أن يعشن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن، فقالت عائشة: "أليس قال رسول الله (ﷺ): "لا نورث ما تركناه صدقة".

(٤١) المحلى: (٣٥٠/٨) وما بعدها.

(٤٢) المحلى: (٣٥١/٨).

(٤٣) سورة: البقرة: أية ١٨٠.

(٤٤) بدائع الصنائع: (٣٣٠/٧).

(٤٥) شرح النيل وشفاء العليل: (٢٦٣/١٢-٢٦٤)، ومغني المحتاج: (٥٢/٣).

(٤٦) سبق تخريجه ص ١٢.

(٤٧) الوسيط للسنهوري: (١٧٦/٩).

(٤٨) الإقناع: (٦١/٢) وتكملة البحر الرائق: (٢١٢/٩)، والنيل وشفاء العليل:

(٢٦٢/١٢)، وأحكام الوصية في الفقه الإسلامي والقانون للدكتور أنور محمود

دبور، ص ١٥

(٤٩) سبق تخريجه ص ١٢.

(٥٠) انظر أحكام الوصية في الفقه الإسلامي والقانون للدكتور أنور محمود دبور، ص

١٥.

(٥١) أحكام الوصية في الفقه الإسلامي والقانون للدكتور أنور محمود دبور، ص ١٥.

(٥٢) انظر الوسيط للسنهوري: (١٧٦/٩).

(٥٣) قال عنه الزبلي في نصب الراية (١٧٠/٣): "غريب بهذا اللفظ، وروى عبد

الرزاق وابن أبي شيبه في مصنفيهما عن قيس بن مسلم، عن الحسن بن محمد بن علي أن النبي (ﷺ) كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فمن أسلم قبل منه، ومن لم يسلم ضربت عليهم الجزية، غير ناكحي نسائهم، ولا أكل ذبائحهم"، انتهى ذكره ابن أبي شيبه في النكاح، وعبد الرزاق في كتاب أهل الكتاب، ولفظه فيه "ولا تؤكل لحم ذبيحة، ولا تنكح فيهم امرأة"، قال ابن القطان في كتابه "هذا مرسل،

ومع إرساله ففيه قيس بن مسلم، وهو ابن الربيع، وقد اختلف فيه، وهو ممن ساء حفظه بالقضاء كشريك، وابن أبي ليلى، انتهى. وروى ابن سعد في الطبقات أخبرنا محمد بن عمر — هو الواقدي — حدثني عبد الحكم بن عبد الله بن أبي فروة، عن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن العاص أن رسول الله (ﷺ) كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام فإن أبوا فرض عليهم الجزية، وبأن لا تنكح نساؤهم ولا تؤكل ذبائحهم وفيه قصة؛ والواقدي متكلم فيه، وروى مالك في موطنه عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال: ما أدري ما أصنع في أمرهم، فقال عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله (ﷺ) يقول: سنوا بهم سنة أهل الكتاب.. انتهى" وقال في (٤٤٩/٣): "قال ابن عبد البر: هذا حديث (يقصد ما في الموطأ) منقطع، فإن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف".

(٥٤) أحكام أهل الذمة لابن القيم: (٤٧٥-٤٧٦)، والروض المربع مع حاشيته: (٣٠٣/٤)، ومنار السبيل شرح الدليل: (٢٧٩/١)، والوسيط للسنهوري: (١٧٥/٩) وما بعدها، أسباب فساد المجتمعات لعبد النور عبد الخالق ص ١٤١. نقلاً عن الإسلام وغير المسلمين للدكتور وهبة الزحيلي، ص ٦-٦١
(٥٥) أحكام الوصية والوقف في الفقه الإسلامي والقانون للدكتور سعيد أبو الفتوح البسيوني، ص ٣٢.

(٥٦) سوف أذكر أقوال هؤلاء العلماء فيما يلي:
(٥٧) التاج والإكليل (٥٢٠/٨)
(٥٨) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٣٠٥-٣٠٦).
(٥٩) المختار مع الاختيار (١٢٨/٤)، وانظر الاختيار (١٢٨/٤)
(٦٠) الدر المختار (٢٣٤-٢٣٥)، وانظر حاشية قرعة عيون الأخيار لمحمد علاء أفندي (٢٣٥/٧)

(٦١) هكذا في الكتاب، ولعل الصواب "غير".
(٦٢) بدائع الصنائع (٣٤١/٧).
(٦٣) التاج والإكليل (٥١٩-٥٢٠).
(٦٤) المنهاج (٤٣-٤٢/٣)
(٦٥) مغني المحتاج (٤٣/٣).
(٦٦) تكملة المجموع (٣٩٣/١٦)
(٦٧) تكملة المجموع (٣٩٥/١٦).
(٦٨) منتهى الإرادات (القسم الثاني/٤٣).
(٦٩) سورة الأحزاب: أية ٦.

- (٧٠) الروض المربع (٥٦/٦).
- (٧١) المغني (١٠٣/٦).
- (٧٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٣٠٥/١-٣٠٦).
- (٧٣) المحلى (٣٦٤/٨) ولعله يقصد كل المذاهب ما عدا المذهب الإباضي.
- (٧٤) يوجد فقط في الأصل.
- (٧٥) شرائع الإسلام (٢٦٢/١-٢٦٣).
- (٧٦) البحر الرخار (٣٠٩/٦) ولعله يقصد بهذا الإجماع كل المذاهب ما عدا المذهب الإباضي كما سيأتي.
- (٧٧) أبو داود (١٢٦/٣) الفرائض (١٠) باب هل يرث المسلم الكافر حديث رقم ٢٩١١، بسنده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص به مع زيادة كلمة "شقي" في آخره، وسكت عنه. والترمذي (٢٨٣/٣-٢٨٨) الفرائض (١٥) باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر حديث رقم ٢١٩١ بسنده إلى جابر بن عبد الله به وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث جابر إلا من حديث ابن أبي ليلي". وابن ماجه (٩١٢/٢) الفرائض (٦) باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك حديث رقم ٢٧٣١ بسنده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي سنده عبد الله بن لهيعة، ولم يعلق عليه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
- وذكره ابن حجر في التلخيص (٩٧/٣) فقال: "حديث لا يتوارث أهل ملتين شقي" أحمد، والنسائي، وأبو داود وابن ماجه، والدارقطني، وابن السكن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواه ابن حبان من حديث ابن عمر، ومن حديث جابر رواه الترمذي واستغربه، وفيه ابن أبي ليلي، وأخرجه البزار من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة بلفظه: "لا ترث ملة من ملة". وفيه عمر بن راشد قال إنه تفرد به، وهو لين الحديث، ورواه النسائي، والحاكم والدارقطني بهذا اللفظ من حديث أسامة بن زيد قال الدارقطني: "هذا اللفظ من حديث أسامة غير محفوظ، ووههم عبد الحق فعزاه لمسلم".
- فواضح مما سبق أن أسانيد ضعيفة لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره بالحديث المتفق عليه وهو "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم" فهو في صحيح البخاري بفتح الباري (٥١/١٢) الفرائض (٢٦) باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم حديث رقم ٦٧٦٤ بسنده عن أسامة بن زيد.
- ومسلم بشرح النووي (٥١/١١-٥٢) الفرائض أول حديث فيه بسنده إلى أسامة بن زيد به.
- (٧٨) شرح النبل (٣٣٠/١٢) مع ملاحظة أن الثميني في النبل لم يتعرض لمسألة الوصية للذمي ولا للمشرك.

- (٧٩) سورة المائدة: آية ٧٣.
- (٨٠) سورة التوبة آية ٣٠.
- (٨١) سورة الممتحنة: آية ٨.
- (٨٢) الاختيار (١٢٨/٤)
- (٨٣) في البخاري في مواضع منها صحيح البخاري بفتح الباري (٤٥٢/١٠)، الأدب (٢٧)، باب رحمة الناس بالبهايم حديث رقم (٦٠٠٩) مع زيادات عنه، وصحيح مسلم بتعليق محمد فؤاد عبد الباقي (١٧٦١/٤) السلام (٤١) باب فضل ساقى البهايم المحترمة وإطعامها حديث رقم (١٥٣-٢٢٤) به مع زيادات.
- (٨٤) أخرجه البيهقي في كتاب الوصايا باب الوصية للكفار، كما في هامش مغني المحتاج (٥٧/٣). وسنن سعيد بن منصور في كتاب الوصايا باب وصية الصبي حديث رقم (٤٢٨) وهو حديث مقطوع.
- (٨٥) البحر الزخار (٣٠٩/٦).
- (٨٦) تكملة المجموع (٣٩٥/١٦)
- (٨٧) حاشية الروض المربع (٥٦/٦)، وشرح منتهى الإرادات (٤٤٠/٤)، والمغني (١٠٣/٦).
- (٨٨) صحيح البخاري بفتح الباري (٤٢٨/١٠) (٧٨) الأدب (٩) باب صلة الأخ المشترك حديث رقم (٤٢٨) بسنده عن ابن عمر به نحوه مع زيادة
- (٨٩) صحيح البخاري بفتح الباري (٢٣٤/٦) الجزية (١٨) بدون ترجمة حديث رقم (٣١٨٣) بسنده إلى أسماء مع زيادة.
- وبه (٤٢٧/١٠) الأدب (٧) باب صلة الوالد المشترك حديث رقم ٥٩٧٨ نحوه.
- وبه (٤٢٧/١٠) الأدب (٨) باب صلة المرأة أمها ولها زوج. حديث رقم (٥٩٧٩) به، وصحيح مسلم بتعليق محمد فؤاد عبد الباقي (٦٩٦/٢) الزكاة (١٤) باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين حديث رقم (٥٠) به.
- (٩٠) الوسيط للسنةوري (١٧٩/٩)
- (٩١) أحكام الوصية ص ٣٥.
- (٩٢) كما يفهم من كلام ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٤٧٦-٤٧٥).
- (٩٣) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٤٧٥-٤٧٦).
- (٩٤) تكملة المجموع (٣٩٣/١٦).
- (٩٥) الدر المختار (٢٣٤-٢٣٥) وانظر قرة عيون الأخيار (٢٣٤/٧).
- (٩٦) بدائع الصنائع (٣٤١/٧).
- (٩٧) هو: هو أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المالكي مفتي مصر من تصانيفه الأصول، وتفسير غريب الموطأ، وآداب الصيام — معجم المؤلفين (٣٨٥/١).

- (٩٨) ذكر رأيه ابن المواق في التاج والإكليل لشرح مختصر خليل (٥٢٠/٨).
- (٩٩) ذكره ابن المرتضى في البحر الزخار (٣٠٩/٦).
- (١٠٠) هو أبو العباس بن أبي أحمد المعروف بابن القاص الطبري صاحب أبي العباس ابن سريج مات بطرسوس سنة ٣٣٥هـ، صنف المصنفات الكثيرة : المفتاح، والمواقيت، والتلخيص — طبقات الفقهاء للشيرازي. ص ١١١.
- (١٠١) تكملة المجموع (٣٩٥/١٦)
- (١٠٢) المقصود بهذه الحروف هو: (ه) للعترة، (ح) أبو حنيفة، (قش) قول الشافعي كما في البحر الزخار في آخر كل جزء منه.
- (١٠٣) البحر الزخار (٣٠٩/٦).
- (١٠٤) شرائع الإسلام (٢٦٣-٢٦٢/١)
- (١٠٥) سبق تخريجه ص ٣٢.
- (١٠٦) شرح النيل (٣٣٠/١٢).
- (١٠٧) سورة الممتحنة، آية ٨.
- (١٠٨) تكملة المجموع (٣٩٦-٣٩٥/١٦).
- (١٠٩) تكملة المجموع (٣٩٣/١٦).
- (١١٠) قرة عيون الأخيار (٢٣٤/٧).
- (١١١) البحر الزخار (٣٠٩/٦)
- (١١٢) المنهاج (٥٧/٣).
- (١١٣) الإقناع (٦١/٢)
- (١١٤) ابن النجار هو: تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المصري الشهير بابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ — الأعلام (٢٣٣/٦).
- (١١٥) منتهى الإرادات (٤٣/٢).
- (١١٦) شرح منتهى الإرادات (٥٦/٦).
- (١١٧) حاشية الروض المربع (٥٦/٦) مع ملاحظة أني لم أجد كلاماً لابن حزم في الوصية للحربي ووجدت في شرح النيل لمحمد يوسف أطفيش، ذكر اختلاف العلماء في الوصية للمشرك. وانظر المغني (١٠٤/٦).
- (١١٨) تكملة المجموع (٣٩٤-٣٩٣/١٦).
- (١١٩) سبق تخريجه ص ٣٥.
- (١٢٠) سبق تخريجه ص ٣٥.
- (٣) سبق تخريجه ص ٣٤.
- (٤) المغني (١٠٤/٦).
- (٥) شرائع الإسلام (٢٦٣-٢٦٢/١).

- (١٢١) الوسيط للسنيهوري (١٧٩/٩).
- (١٢٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم: (٤٧٦/٢).
- (١٢٣) المختار (١٢٨/٤) وانظر الاختيار له (١٢٨/٤).
- (١٢٤) الدر المختار (٢٣٤/٧-٢٣٥).
- (١٢٥) هكذا في الكتاب ولعل الصواب (غير).
- (١٢٦) بدائع الصنائع (٣٤١/٧).
- (١٢٧) التاج والإكليل: (٥١٩/٨-٥٢٠).
- (١٢٨) مغنى المحتاج (٥٧/٣).
- (١٢٩) منتهى الإرادات (القسم الثاني ٤٣/). وانظر أيضاً: الروض المربع (٥٦/٦) وحاشيته (٥٦/٦).
- (١٣٠) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٣٠٦/٣٠٥/١).
- (١٣١) المحلى (٣٦٤/٨).
- (١٣٢) لعله أراد إجماع كل المذاهب ما عدا الإباضية كما اتضح مما سبق.
- (١٣٣) سورة الممتحنة، آية ٩.
- (١٣٤) سبق تخريجه ص ٣٠.
- (١٣٥) المقصود بهذه الحروف هو: (ه) للعترة، (ح) أبو حنيفة، (قش) قول للشافعي، كما في البحر الزخار في آخر كل جزء منه.
- (١٣٦) سورة الممتحنة، آية ٩.
- (١٣٧) البحر الزخار (٣٠٩/٦).
- (١٣٨) هكذا نقط في الأصل.
- (١٣٩) شرائع الإسلام (٢٦٢/١-٢٦٣).
- (١٤٠) سبق تخريجه ص ٣٢.
- (١٤١) شرح النيل (٣٣٠/١٥).
- (١٤٢) بدائع الصنائع (٣٤١/٧).
- (١٤٣) تكملة المجموع (٣٩٣/١٦).
- (١٤٤) الوسيط للسنيهوري (١٧٩/٩).
- (١٤٥) أحكام أهل الذمة لابن القيم، (٤٧٦/٢).
- (١٤٦) مغنى المحتاج (٥٧/٣).
- (١٤٧) الوسيط (١٧٩/٩).
- (١٤٨) الدر المختار (٤٠٥/٤)، ومختصر خليل (٣٧٠/٨)، ومواهب الجليل (٣٧٠/٨)، والتاج والإكليل (٣٧٠/٨)، والروض المربع مع الحاشية (٣٩٩/٧)، (٤٠٥/٧)، والمغني (١٢٥/٨)، وأحكام الوصية للدكتور سعيد أبو الفتوح، ص ٣٥، ولم يعرفه

ابن المرتضى في البحر الزخار (٤٢٣/٦) وما بعدها، ولا الثميني ومحمد أطفيش في النيل وشرحه (٣٠٩/٦) ولكن يفهم من كلامهم أثناء الكلام عن أحكامه أنه الراجع عن الإسلام.

(١٤٩) أحكام الوصية في الفقه الإسلامي والقانون للدكتور سعيد أبو الفتوح، ص ٣٥.

(١٥٠) الإقناع: (٢٠٥/٢)

(١٥١) أحكام الوصية للدكتور سعيد أبو الفتوح، ص ٣٥

(١٥٢) انظر كل المصادر في الوصية للذمي.

(١٥٣) تكملة المجموع (٣٩٤/١٦) وانظر حاشية الشيخ عوض الباجوري على الإقناع

(٦١/٢)

(١٥٤) تكملة المجموع (٣٩٤/١٦) وانظر أيضًا مغني المحتاج.

(١٥٥) تكملة المجموع (٣٩٤/١٦).

(١٥٦) المنهاج مع مغني المحتاج (٥٧/٣).

(١٥٧) مغني المحتاج (٥٧/٣)

(١٥٨) الإقناع (٦١/٢)

(٤) حاشية الشيخ عوض والشيخ الباجوري على الإقناع (٦١/٢)

(٥) مغني المحتاج (٥٧/٣).

(١٥٩) مغني المحتاج (٥٧/٣).

(١٦٠) مغني المحتاج (٥٧/٣).

(١٦١) مغني المحتاج (٥٧/٣).

(١٦٢) الوسيط (١٧٩/٩).